

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وإن تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٧٣/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن المساعدة في تعميم لبنان وتنميته؛ و ٢٢٢/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن؛ و ١٧٤/٤٦، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم مساعدة خاصة الى اليمن، لتمكينه من مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تدفقات العائدين؛ و ١٨٣/٤٥، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٢٠١/٤٦، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني،

وإن تشير أيضا إلى قراراتها ٢٤ (د-٣)، المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦، بشأن إعادة تعميم وإنماء لبنان؛ و ٦٥ (د-٥)، المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، بشأن إنشاء وكالة لإعمار لبنان؛ و ٧٧ (د-٧)، المؤرخ في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠، بشأن المساعدة على إعادة تعميم لبنان؛ و ١٠٧ (د-٩)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية^(*)؛ و ١٧٦ (د-١٥)، المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأقطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ و ١١٧ (د-١٠)، المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية؛ و ١٦٠ (د-١٤)، المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧، بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني،

وإن تلاحظ ببالغ القلق الآثار الجسيمة للدمار الذي يصنعه الانسان والكوارث الطبيعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى آفاق النمو والتنمية، وعلى النظم البيئية والايكولوجية، وآثار النزوح الجماعي للسكان والأيدي العاملة على بلدان غربي آسيا،

وإن تلاحظ أيضا تزايد عدد البلدان المتضررة وبطء التقدم المحرز في جهود التعمير والتأهيل،

وإن تدرك أن حجم مهمة التعمير يفوق قدرات البلدان المعنية على إنجازها بمواردها وحدها،

وإن تؤكد من جديد الحاجة الملحة الى تكثيف الجهود الدولية لتقديم المساعدة الى البلدان المتضررة في المنطقة لتأهيل هيكلها الأساسية الاقتصادية والمؤسسية،

(*) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ اندمجت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة موحدة ذات سيادة اطلق عليها اسم الجمهورية اليمنية.

- ١- تعرب عن تقديرها للأمانة التنفيذية على الخطوات التي اتخذتها لمساعدة الدول الأعضاء في جهود تعميمها وتأهيلها؛
- ٢- تعلم الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٣ عقداً للتعمير والتأهيل في غربي آسيا؛
- ٣- تطلب الى الأمانة التنفيذية أن تعتمد، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، الى تكثيف الجهود الرامية الى تعزيز التعاون الاقليمي في مجالات التعمير والتأهيل واليد العاملة، بما في ذلك تنظيم اجتماع لتقييم واستعراض التقدم المحرز ووضع سياسات مناسبة؛
- ٤- تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مؤسسات التمويل الإنمائي، الى تقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان المتضررة لزيادة مواردها لهذا الغرض؛
- ٥- تدعو كذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها الى تكثيف برامج المساعدة التي تقدمها وتوسيع نطاقها لتلبي احتياجات التعمير والتأهيل الملحة لبلدان المنطقة؛
- ٦- تطلب الى الأمين العام التنفيذي مواصلة وتكثيف جهوده لحشد كل المساعدات الممكنة لدى الأمانة التنفيذية، وإعطاء أولوية في برنامج العمل للدول القائمة بالتعمير، لا سيما من حيث تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية؛
- ٧- تطلب أيضاً الى الأمين العام التنفيذي أن يعد ويقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريراً عن إمكانية إنشاء صندوق للإعمار والتنمية في المنطقة؛
- ٨- تطلب كذلك الى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى الدورة السابعة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الخامسة

٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢